

اقتصاد مصر الصامد.

بالرغم من الأزمة

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى في المعاملات المالية الشرعية

www.Darelmashora.com

استهلال

يمر اقتصاد مصر بأزمة حادة من مظاهرها ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وعجز الموازنة وزيادة المديونية ونقص الاحتياطي من العملات الأجنبية وانخفاض معدلات الاستثمار والتقلبات في سوق الأوراق المالية وانخفاض قيمة صرف الجنية أمام الدولار.

ويرجع أسباب هذه الأزمة إلى أمور كثيرة منها على سبيل المثال: تراكمات الفساد من عهود الحكم السابقة، وأخطاء في المرحلة الانتقالية، والانفلات الأمني وانتشار الفوضى والبلطجة والعنف، والاعتصامات والمظاهرات، والتناحر والعداء بين التيارات السياسية وعدم استكمال مؤسسات الدولة ونحو ذلك.

وساد في مصر شائعات كاذبة ومخططة ومغرضة لتحقيق مآرب سياسية سيئة منها على سبيل المثال: أن مصر مقبلة على مرحلة افلاس اقتصادي، وظهرت بعض التيارات الأخرى لتتصدى لهذه الشائعات وتقول أن اقتصاد مصر صامد ولديه كل مقومات التعافي والخروج من الأزمة سالمًا.

وما سبق أثار تساؤلات في غاية الأهمية منها على سبيل المثال ما يلي:

- هل اقتصاد مصر على وشك الافلاس فعلا كما يقول البعض؟
- ما هي مظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية الحالية؟
- هل لدى مصر مقومات الصمود الاقتصادي في ظل هذه الأزمة؟
- ما هي الموجبات الاقتصادية للتعافي والنهضة؟

حول هذه التساؤلات وغيرها تدور محاور هذه الدراسة مع التركيز على مقومات الصمود وموجبات الخروج من الأزمة والانطلاق إلى التعافي والنهضة.

مظاهر الأزمة الاقتصادية في مصر .

من أهم مظاهر هذه الأزمة ما يلي:

- عجز الموازنة: ويعنى زيادة النفقات على الإيرادات وهذا العجز من تراكمات سنوات وشهور سابقة ، و تقدر معدلات العجز الشهري في حدود ٢ مليار دولار
- نقص الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية حيث وصل إلى حوالي ١٥ مليار دولار، وهو يكفى فقط الاحتياجات الضرورية لمدة شهرين، وهذا يمثل خطرا على مصر.
- زيادة القروض الداخلية والخارجية، ولا توجد احصائيات دقيقة ، ويقدرها البعض بحوالي تريليون جنيه مصري وهذا بدوره يزيد من عبء الفوائد الربوية المركبة ، ويتحمل تبعياته الأجيال القادمة .
- انخفاض قيمة الجنية المصرى مقابل العملات الأجنبية وهذا بسبب زيادة الطلب عليه وانخفاض العائدات من السياحة والاستثمارات والتصدير.
- انخفاض حجم الاستثمارات بسبب عدم الاستقرار السياسى، وكثرة المظاهرات والاعتصامات. وما في حكم ذلك، وهروب بعضها إلى الخارج.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب قلة العمل والانتاج ونقص السيولة لدى الوحدات الانتاجية.
- زيادة نسبة البطالة عن السنوات السابقة وهذا يرجع إلى توقف أو تصفية بعض الوحدات الانتاجية، وانخفاض الاستثمارات الجديدة.
- التذبذبات في المعاملات البورصة بسبب عدم الاستقرار السياسى وانتشار الشائعات الكاذبة المغرضة .
- انتشار الفوضى والبلطجة والعنف في معظم أرجاء الدولة وكذلك الاشاعات المغرضة والممنهجة وهذا يؤثر على الاقتصاد .
- زيادة المظاهرات الفتوية للمطالبة بتحسين الأوضاع المالية بسبب الفقر وهذا ألقى بتبعياته على الاقتصاد .
- مظاهر أخرى يضيق المقام لذكرها .

تحليل موضوعى متعمق لأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر:

من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية كما سبق الإشارة في البند السابق ما يلي:

- تراكمات الفساد من السنوات السابقة بكل صورته: السياسى والمالى والاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى والأمنى ، ولا يجوز أن نحمل المرحلة الانتقالية كل أسباب الأزمة.
- عدم الاستقرار السياسى والتأمر والتصادم والحقد والكراهية والأناية بين التيارات المختلفة، وضياع الثقة وانتشار ظاهرة التخوين.
- قلة العمل والانتاج ما ترتب عليه نقص العرض من السلع والاحتياجات الأساسية للمعيشة للفرد، وانشغال معظم العمال والنقابات بالمطالب الفتوية والاستجابة لبعضها مما أرهق الموازنة العامة للدولة .
- التخبط أحيانا في القرارات السيادية سواء على مستوى الرئاسة أو الوزارات أو ما في حكم ذلك بسبب ضغوط التيارات المعارضة وبسبب سياسية الترضية.
- سوء إدارة المرحلة الانتقالية في عهدحكم العسكر بسبب عدم الاستقرار السياسى و التفرق والشرذمة بين التيارات السياسية وضياع الأمن وعدم الاستقرار.
- انخفاض العائدات من السياحة والاستثمارات بسبب عدم الاستقرار الأمنى الراجع إلى الفوضى والعنف والبلطجة.
- الشائعات الكاذبة المغرضة المبرمجة التى يثيرها المفلسون والمرجفون سياسياً وشعبياً ومن يعاونهم من الخارج وكذلك بعض أجهزة الإعلام التى تتبع بعض رجال الأعمال من العهد السابق .
- تدخل القضاء في السياسة وإصدار أحكاما تعرقل مسيرة الديمقراطية وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية .
- تغير الوزارات وزارة بعد الأخرى بدون رؤية وخطة واضحة للخروج من الأزمة الاقتصادية ، و بدون خريطة طريق وبرنامج موضوعي قابل للتنفيذ للتعافي

هل اقتصاد مصر على وشك الافلاس؟!

الشكل العام الذى لا ينكره أحد أن هناك أزمة اقتصادية حادة، وأن الحياة شديدة الصعوبة ولا سيما عند الطبقة الفقيرة ومحدودى الدخل، ولكن مسألة الافلاس بعيدة كل البعد عن مصر، ومبرر ذلك كما يلي:

- التحسن في الاحتياطي النقدي نسبياً حيث ارتفع من ١٤مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار في الشهر الأخير وهذا يعنى أنه قد بدأت مرحلة التعافي.
- أن الاحتياطي النقدي من الدولار والمتاح حالياً يغطى سداد قسط يناير ٢٠١٣م ويوليو ٢٠١٣م ، ولذلك فإن مصر منتظمة في سداد ديونها الخارجية.
- زيادة معدلات تحويلات المصريين بالخارج عن المعدل المتعارف عليه نسبة في حدود ٤٠%، وهذا يؤدي إلى زيادة التدفقات من العملات الأجنبية.
- نمو في إيرادات قناة السويس بالمقارنة بالمعدلات السابقة.
- خطة المجموعة الاقتصادية في الحكومة الحالية لتنمية بعض الموارد ومنها على سبيل المثال: اصدار الصكوك الاسلامية والاقتراض من صندوق النقد الدولي بسبب الضرورة، وهذا سوف يقلل من حدة الأزمة وشيخ الخوف .
- دعم بعض الدول العربية والإسلامية والصديقة لمصر من خلال الهبات والقروض الحسنة والمشاركة في بعض المشروعات الانتاجية والخدمية.

وخلاصة التحليل السابق أن مصر تمر بأزمة اقتصادية حادة بسبب تراكمات الماضي وأخطاء المرحلة الانتقالية ولكن اقتصادها في أمن عن مستوى الانهيار أو العجز عن سداد التزاماتها. مقومات الصمود في اقتصاد مصر

يتوفر في اقتصاد مصر مقومات الصمود والتنمية من أهمها ما يلي :

- ١- العنصر البشرى ذو القيم والأخلاق والمهارة القادر على العمل و العطاء.
- ٢- الموارد الاقتصادية الطبيعية منها: الأرض والمياه والصحراء والمعادن وسبل الاتصالات والطقس الجيد والآثار ... ولا بد أن تستخدم استخداماً رشيداً.

- ٣- الأسواق والعلاقات التجارية الجيدة نسبيا مع معظم دول العالم .
- ٤- الموقع الجغرافي المتميز المتصل بدول العالم .
- ٥- مقومات الجذب السياحي والاستثماري.
- ٦- شعبها العظيم الذي يتميز بالقيم والخلق والمثل وصاحب الحضارات العريقة التي شهد بها العالم.

كيفية الخروج من الأزمة والانطلاق إلى مرحلة التعافي والنهضة

من التساؤلات المتواترة على لسان كل مصري مخلص لوطنه سواء من عامة الشعب أو من النخبة أو من رجال الفكر السياسي أو من المحيين لمصر ،كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية؟، وهل يمكن الوصول إلى مرحلة التعافي والنهضة؟ .

لقد اختلفت الرؤى نحو الاجابة على هذه التساؤلات وفقا للأيدولوجية والتبعية لمنهج معين ...
على النحو التالي:

● الفئة المتشائمة :

ترى أنه لا أمل للخروج من الأزمة وأن اقتصاد مصر في انهيار مستمر، وهذا سوف يقود إلى العجز في سداد التزاماتها، ثم تأتي مرحلة الإفلاس ولا قدر الله.

● الفئة المحايدة :

ترى أن هناك أمل ضعيف في الخروج من الأزمة وعلينا أن نصبر ونتحمل، وليس لها من دون الله كاشفة على حد قولهم، وأن الله سوف يحفظ مصر لأنها أرض الكنانة وهي مباركة، فهي ليست متشائمة وليست متفائلة .

● الفئة المتفائلة :

ترى أن اقتصاد مصر قوى وصامد ولكنه يمر بأزمة مثل بقية دول العالم، وسوف يعبرها، وينطلق نحو النهضة ومن مبرراتهم أو أدلتهم على نظرتهم أنه يتوفر في اقتصاد مصر مقومات الصمود و التنمية .

وأن أميل إلى هذه الفئة حيث يوجد لدى مصر مقومات الصمود الاقتصادي ، ومنها العنصر البشري والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والعلاقات العالمية والمناخ الاستثماري الجيد وعظمة الشعب المصري الذي يتوافر فيه القيم والأخلاق والقدرة على التضحية للنهوض من كبوته ، وتفصيل ذلك في البند التالي .

موجبات التعافي والنهضة لاقتصاد مصر :

يجمع علماء وخبراء الاقتصاد والسياسة والاجتماع وغيرهم على اختلاف توجهاتهم وأيدولوجياتهم على أن هناك موجبات وأفعال لابد وأن تنفذ حتى نخرج من الأزمة وننتقل إلى النهضة، فليس الإيمان بالتمني ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل ومن أهم هذه الموجبات والأفعال ما يلي:

أولاً: تحقيق الأمن والاستقرار الفعلى الشامل، وأساس ذلك ما ورد في القرآن الكريم من قول الله عز وجل: ((ادْخُلُوا مِصرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ))، وقوله سبحانه وتعالى لقريش: ((الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ)) فالعامل الخائف لا ينتج ولا يبذل، والمال الخائف يهرب إلى مكان آمن.

ثانياً: التوافق الوطني الصادق والأمين على أن تكون مصلحة مصر هي الأولى بالرعاية والاهتمام والوجوب، وتطبق القاعدة: "نعمل فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا، ويكون لنا في حديث ركاب السفينة الذي قال رسول الله: إن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا".

ثالثاً: الاستقرار التشريعي ولا سيما في القرارات الاقتصادية التي تحقق الأمن للإستثمار .. ولرجال الأعمال، فالتخبط في القرارات يضعف الثقة في اقتصاد مصر.

رابعاً: السرعة في إنجاز قانون الحد الأدنى والأقصى للأجر لتحسين مستوى العامل لينتج ويبدع وابتكر.
خامساً: تغليظ العقوبة على كل المفسدين وذلك لحماية الوطن ولكن بالقانون وهذا من الموجبات الشرعية، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

سادساً: ربط القرارات الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية ولا سيما في توزيع عوائد عوامل الانتاج وفقاً لقول الله عز وجل ((وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)).

سابعاً: الإدارة الرشيدة الخبرة العملية بصرف النظر عن الانتماءات السياسية والتي تقوم على الكفاءة والخبرة ، وفقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ((وَلَا يُبْنِيكَ مِثْلَ خَبِيرٍ)) وقوله عز وجل: ((فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا))

ثامناً: الاعتماد على تمويل المصريين للمشروعات الانتاجية والخدمية ذات العلاقة بالضروريات والحاجيات، للمحافظة على الحرية في اتخاذ القرارات وسيادة الوطن ويكون المبدأ "خيرات المصريين للمصريين".

تاسعاً: يكون اللجوء إلى الاقتراض بفائدة لضرره معتبرة شرعاً ومن شروطها الشرعية أنه بدونها تكون المهلكة والحياة الشاقة التي لا تحتمل وأنه قد سدت كافة أبواب الحياة، وموافقة أهل الحل والعقد، وأساس ذلك قول الله عز وجل: ((فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ))، والقاعدة الشرعية التي تقول: والضرورات تبيح المحظورات.

عاشراً: الالتزام بالقيم والاخلاق والسلوكيات الحسنة التي وردت في كافة الأديان السماوية، فلا خروج من الأزمة والانطلاق إلى التعافي إلا بالأخلاق، وصدق الله القائل: ((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) وقوله عز وجل: ((فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا)).

الخلاصة

تمر مصر بأزمة اقتصادية حادة لأسباب جمّة، منها تراكمات الفساد من نظم الحكم السابقة، وللأخطاء المتعددة في المرحلة الانتقالية، والانفلات الأمني، والتناحر السياسي، والتآمر الخارجى ومع ذلك فإن اقتصاد مصر يقوم على دعائم صلبة منها: العنصر البشرى والموارد الطبيعية الغنية والموقع الجغرافى المتميز والطقس المعتدل والمناخ والاستثمار الجاذب والآثار الحضارية والشعب العظيم ذو القيم والأخلاق والمثل السامية، ولكن ينقصه الادارة الرشيدة...

ومن موجبات التعافى والنهضة الاقتصادية في مصر ما يلى:

- الاهتمام بالعامل ماديا ومعنويا لينتج ويبدع .
 - تأمين رأس المال والمستثمرين حتى يوظف المال توظيفاً آمناً.
 - الاستقرار الأمنى والسياسى والتوافق الوطنى.
 - اصدار التشريعات اللازمة للتصدى للفساد، ولحماية العمال والاستثمارات والوطن وربط القرارات الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية.
 - الالتزام بالقيم والأخلاق وبالسلوكيات الحسنة وتفجيل مبدأ المواطنة بدون اقضاء أو تهميش والانطلاق إلى العمل وتقليل الكلام .
 - استشعار قول الله سبحانه وتعالى : " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون " ، وقوله عز وجل : " وألوا استقموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا " .
- والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

فهرس المحتويات

٢استهلال
٣مظاهر الأزمة الاقتصادية في مصر
٤تحليل موضوعى متعمق لأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر:
٥هل اقتصاد مصر على وشك الافلاس؟!.....
٦كيفية الخروج من الأزمة والانطلاق إلى مرحلة التعافى والنهضة.....
٧موجبات التعافى والنهضة لاقتصاد مصر :
٩الخلاصة.....
١٠فهرس المحتويات.....